



التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن
2021-2022

وزارة الداخلية والأمن الوطني

سنة الإصدار 2023

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الداخلية والأمن الوطني (3,685.3) مليون شيكل، من أصل (16,197.6) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته (22.8%) من إجمالي النفقات [1].

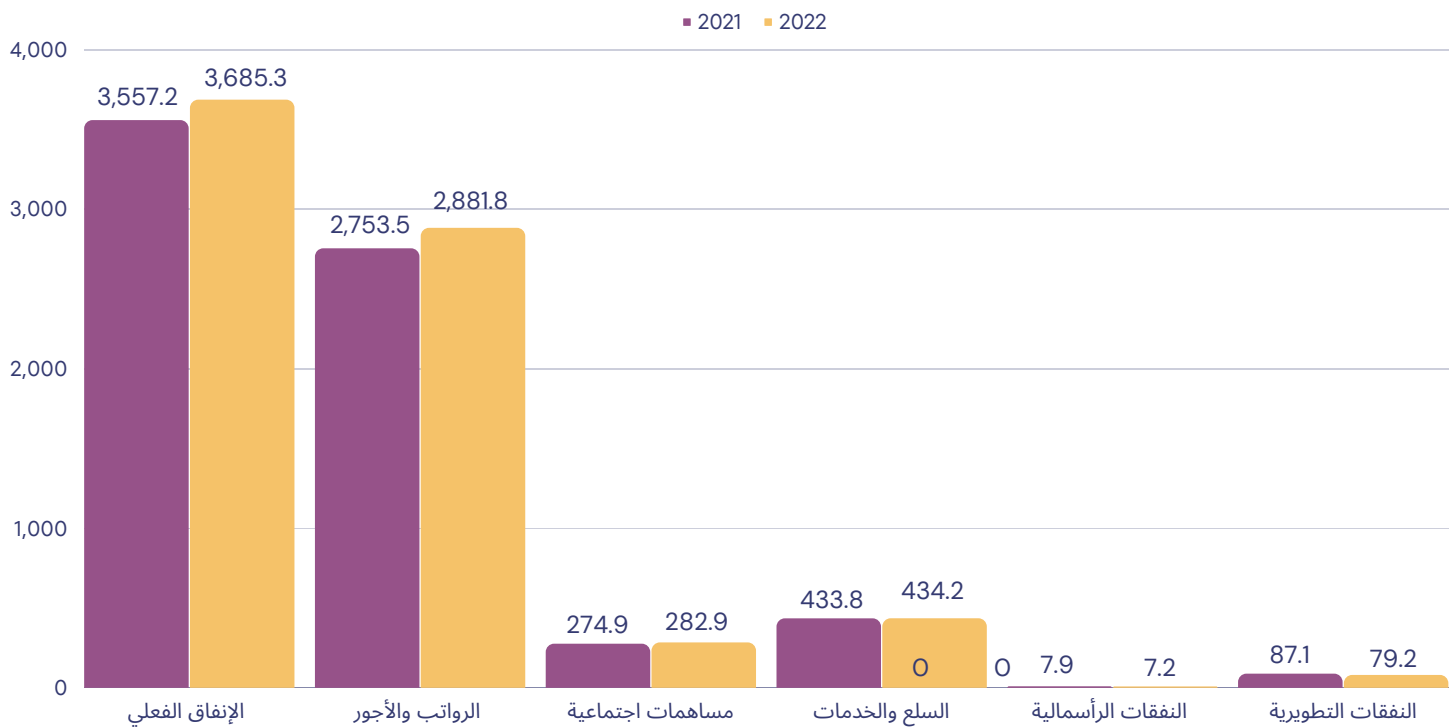
وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2021 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الداخلية والأمن الوطني (3,557.2) مليون شيكل، من أصل (16,120.3) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية للموازنة العامة 2021، أي ما نسبته (22.1%) من إجمالي النفقات [2].

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2021/2022 لوزارة الداخلية والأمن الوطني /بالمليون شيكل

النسبة بين 2022/2021	الإنفاق الفعلي 2022 / بالمليون شيكل	الإنفاق الفعلي 2021 / بالمليون شيكل	البند
104.66%	2,881.8	2,753.5	الرواتب والأجور
102.91%	282.9	274.9	مساهمات اجتماعية
100.10%	434.2	433.8	السلع والخدمات
90.85%	7.2	7.9	النفقات الرأسمالية
90.95%	79.2	87.1	النفقات التطويرية
103.60%	3,685.3	3,557.2	المجموع

البيانات أعلاه على أساس الالتزام.

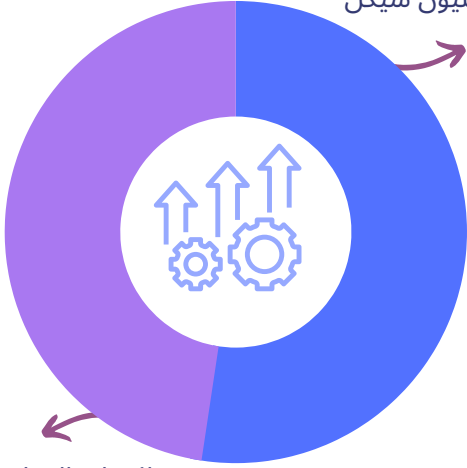
مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2021 لوزارة الداخلية والأمن الوطني وتبعاً للبنود /بالمليون شيكل



الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعاً لتقارير وزارة المالية المعتمدة ضمن تقاريرها الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة الداخلية والأمن الوطني والشركاء.

(1) تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2022، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 29 كانون ثاني 2023، جدول رقم (5ب)
(2) تقرير الإنفاق الفعلي التراكمي لشهر كانون أول 2021، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 2 شباط 2022، جدول رقم (5ب)

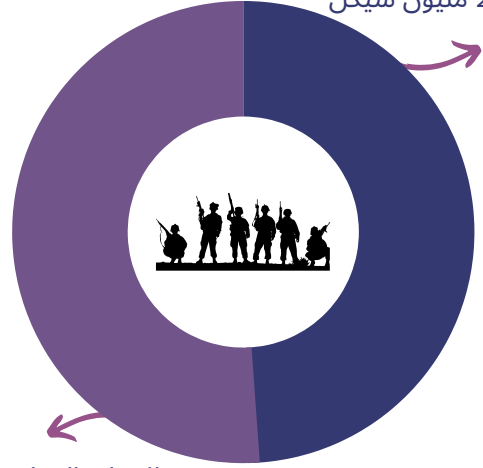
الإنفاق الفعلي 2021
87.1 مليون شيكل



الإنفاق الفعلي 2022
79.2 مليون شيكل

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2021-2022 لبند النفقات
التطويرية في وزارة الداخلية والأمن الوطني /بالمليون شيكل

الإنفاق الفعلي 2021
2,753.5 مليون شيكل



الإنفاق الفعلي 2022
2,881.8 مليون شيكل

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2021-2022 لبند الرواتب
والأجور في وزارة الداخلية والأمن الوطني /بالمليون شيكل

22.8%

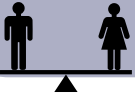
2022

22.1%

2021

شكل يوضح نسبة الإنفاق المقارن على وزارة الداخلية والأمن الوطني 2021-2022 من إجمالي النفقات العامة

توجد فجوة في الإنفاق الفعلي المقارن على قطاع الأمن 2021-2022 من منظور النوع الاجتماعي، كون المرأة لا تشكل إلا ما نسبته 6% فقط من العاملين والعاملات في قطاع الأمن، وكون النسبة العظمى من الإنفاق الفعلي في العام 2022 موجهة للرواتب والأجور. لذلك، فإن استفادة النساء من تلك المخصصات والتي قاربت (2.9) مليار شيكل في العام 2022، وقاربت (2.8) مليار شيكل في العام 2021، محدودة جداً، بحكم نسبة النساء المنخفضة في قطاع الأمن بشكل عام، وعدم توزيعها في الفئات العليا، رتبة عقيد فأعلى، مقارنة بالذكور، وانخفاض نسبة النساء في القطاع الأمني مقارنة بالقطاع المدني.



تحليل أرقام الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لوزارة الداخلية والأمن الوطني

أولاً: الإنفاق الفعلي السنوي لوزارة الداخلية والأمن الوطني في العام 2022، ارتفع عن الإنفاق الفعلي 2021، وبنسبة زيادة تصل إلى (4%) عن الإنفاق الفعلي 2021، وبزيادة كمية قدرها (128) مليون شيكل.

ثانياً: نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة الداخلية والأمن الوطني بلغت خلال 2022 (22.8%) من إجمالي النفقات العامة في فلسطين، في حين كانت في العام 2021 (22.1%)، وهو الإنفاق الأعلى في مراكز المسؤولية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: البند الرئيس في موازنة وزارة الداخلية والأمن الوطني هو (الرواتب والأجور)، وبلغ الإنفاق الفعلي على هذا البند (2,881.8) مليون شيكل في العام 2022، مقارنة بـ (2,753.5) مليون شيكل في العام 2021، وزيادة قدرها حوالي (5%) مما كان عليه في العام 2021. ويرجع سبب ذلك إلى العلاوات السنوية والترقيات للعاملين في القطاع الأمني.

رابعاً: الإنفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور، والمساهمات الاجتماعية، والنفقات التشغيلية في العام 2022، كان أعلى منه في العام 2021، ولكن بنسب محدودة.

خامساً: النفقات التطويرية لوزارة الداخلية والأمن الوطني انخفضت في العام 2022، مقارنة بالعام 2021، من (87.1) مليون شيكل في العام 2021، إلى (79.2) مليون شيكل في العام 2021.

نتيجة: يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي السنوي المقارن للعامين 2021 - 2022 أن الإنفاق الفعلي على مركز مسؤولية وزارة الداخلية والأمن الوطني ارتفع في العام 2022، مقارنة في العام 2021، وبلغ في العام 2022 حوالي (3.68) مليار شيكل، وشكل أعلى نسبة إنفاق في مراكز المسؤولية للسلطة الوطنية الفلسطينية وبنسبة (22.8%) مقارنة بنسبة (22.1%) في العام 2021.

ويتركز الإنفاق على وزارة الداخلية والأمن الوطني على بند الرواتب والأجور، وبلغ حوالي (78%) من إجمالي النفقات للقطاع الأمني. كما توجد فجوة في الإنفاق الفعلي المقارن على قطاع الأمن 2021-2022 من منظور النوع الاجتماعي، كون المرأة لا تشكل إلا ما نسبته 6% فقط من العاملين والعاملات في قطاع الأمن، وكون النسبة العظمى من الإنفاق الفعلي في العام 2022 موجهة للرواتب والأجور، فإن استفادة النساء من تلك المخصصات محدودة جداً.

مصطلحات هامة

- **النفقات:** تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- **النفقات الجارية:** تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- **الرواتب والأجور:** رواتب وأجور موظفي الوزارات.
- **المساهمات الاجتماعية:** هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- **النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":** هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، الكهرباء، المياه، المحروقات ... الخ)، وهي جزء من النفقات الجارية.
- **النفقات التحويلية:** النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث مثل دفعات لمساعدة الفقراء.
- **النفقات الرأسمالية:** وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... إلخ).
- **النفقات التطويرية:** هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- **الأساس النقدي:** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- **أساس الالتزام "الاستحقاق":** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.